

الواقع البيئي في ظل المتغيرات الدولية -دراسة بعض الدول العربية-

د/ شرارة فيصل

أستاذ متعاقد

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم

الملخص

لقد عانت معظم الدول النامية بصفة عامة ودولنا العربية بصفة خاصة من آثار الاستعمار الذي انعكست على جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا بدوره ما انعكس على الواقع البيئي في هذه الدول بحيث أن الدول المستعمرة عملت على نهب خيرات هذه الدول وثرواتها بدون إعطاء أي اعتبار للجانب البيئي في هذه الدول، وبعد الاستقلال ركزت الدول النامية على عملية البناء والتشييد وتحقيق حاجيات الأفراد، هذا ما أدى إلى غياب الاهتمام بالواقع البيئي في البداية ، وبعد التزايد العالمي بالاهتمام البيئي والمشاكل البيئية وضرورة إدراج البعد البيئي في عمليات التنمية لكل الدول وبعد الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال بدأت بعض الدول بالاهتمام بالبعد البيئي في إستراتيجياتها التنموية، وبالرغم من ذلك فقد تميز الواقع البيئي في معظم الدول النامية ومنها العربية بالتدهور وعدم الرقي للمستوى المنشود والدليل على ذلك في دولنا العربية ظاهرة التلوث بمختلف أشكاله وكذا ظاهرة التصحر وزحف الرمال وكذا غور وجفاف المياه العذبة.

وإن التغيرات التي عرفتتها الساحة الدولية في ظل العولمة والانفتاح التجاري والسوق الحرف فلقد زادت من حدة تدهور الواقع البيئي في جل الدول النامي بصفة عامة وذلك من خلال إشباع حاجيات ومستلزمات الصناعات الثقيلة من موارد أولية وثروات باطنية واستنزاف الطاقات الغير متجددة مثل البترول والغاز وكذا ما تخلفه عمليات النقل الدولية من تلوث خاصة السكن الناقلة للبترول ومشكل الزيوت والتلوث المائي ،وما تتركه المؤسسات

والشركات العالمية العملاقة المحركة لآليات العولمة من إجهاض بيئي واستنزاف وتلوث من خلال مصانعها المنتشرة في معظم الدول النامية .

وبالرغم من ذلك فإن الواقع البيئي في ظل التغيرات الدولية عرف بعض الالتفاتات التي دفعت به إلى ضرورة فرض سبل الحماية على مختلف العناصر البيئية وتحديد أركان المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالسلامة البيئية وتدهور النظام البيئي ، ولقد تجلّى ذلك في الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال والتشريعات المحلية والوطنية وكذا الآليات الهيئات الخاصة بذلك.

ومنه يمكن القول أن التغيرات الدولية في ظل العولمة قد كان لها الأثر السلبي على واقع البيئة في الدول النامية، ولكن كان لها دور إيجابي كذلك من خلال إعطاء المسؤولية الدولية ووضع قواعد الحماية ونشر الوعي البيئي من خلال المنظمات الغير حكومية ونشر ثقافة الحفاظ على البيئة في الشركات والمخططات الاستثمارية.

Abstract : Most of the developing countries in general and our Arab countries in particular have suffered from the effects of colonialism, which has been reflected in all economic, social and political fields, which in turn has reflected the environmental reality in these countries. Colonial countries have plundered the wealth and wealth of these countries without giving any consideration to the environmental aspect. After independence, developing countries focused on the construction process and the needs of individuals. This led to a lack of interest in the environmental reality at the beginning. After the global increase in environmental concern and environmental problems and the need to include the environmental dimension in development processes For all countries and after the agreements concluded in this area, some countries have begun to pay attention to the environmental dimension in their development strategies. However, the environmental situation in most developing countries, including Arab countries, has been deteriorating and the quality of evidence in Arab countries has not been improved. Sand as well as gore and dry fresh water.

The changes that have characterized the international arena in light of globalization, trade openness and the handicrafts market have exacerbated the deterioration of the environmental situation in most developing countries in general, by satisfying the needs and requirements of the heavy industries from

primary resources and underground resources and depleting non renewable energies such as oil and gas, International transport from pollution, especially the transportation of oil, oil and water pollution, and the giant global institutions and companies driving the mechanisms of globalization of environmental abortion and depletion and pollution through the factories deployed in most developing countries.

However, the environmental reality in the context of international changes has been characterized by some of the attention paid to the need to impose protection on various environmental elements and to identify the elements of responsibility resulting from violations of environmental safety and environmental degradation, as reflected in international conventions concluded in this area and domestic and national legislation As well as the relevant bodies.

It can be said that international changes in the context of globalization have had a negative impact on the reality of the environment in developing countries, but have also played a positive role by giving international responsibility and establishing the rules of protection and dissemination of environmental awareness through non-governmental organizations and the dissemination of the culture of environmental preservation in companies And investment schemes.

مقدمة :

شهدت الحياة المعاصرة جملة من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وقد مهدت هذه التطورات التي جاءت بخطى متسارعة ومتداخلة مع بعضها البعض لظهور ظاهرة العولمة المعاصرة التي برزت بمفاهيم وصيغ جديدة تدعمها التكنولوجيا المتطورة والقوى العظمى المدعومة من طرف الدول والجهات التي عملت على نشرها والترويج لها وتكريسها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الفاعل الرئيس في إنتاج مخطط العولمة لتعزيز هيمنتها وسيطرتها على العالم ككل، فضلا على الجهات الأخرى التي تخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل على تكريس العولمة والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية

العالمية والمنظمات الأخرى الخفية الغير حكومية¹ وذلك من منطلق التأكيد على ضرورة تبني الديمقراطية التعددية وضمان حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة وحقوق الأجيال في العيش في بيئة سليمة وغيرها، وعلى هذا الأساس فلقد وفرت العولمة فرصا لتحسين واقع للتنمية المستدامة في دول العالم الثالث ككل وفي الدول العربية على الخصوص²، وفي نفس الوقت فرضت تحديات على هذا الواقع، ومن خلال هذا المقال سوف نحاول معالجة إشكالية الواقع البيئي في دول العالم الثالث بالتركيز على بعض الدول العربية في محور أول ثم ننتقل إلى مدى انعكاسات العولمة على هذا الواقع في المحور الثاني .

المحور الأول: الواقع البيئي في الدول النامية

بدأت بعض الدول النامية الاهتمام بالجانب البيئي باعتباره أحد أبعاد التنمية بعد الاستقلال مباشرة، ولكن الاهتمام الفعلي لهذا البعد في التنمية بدأ في نهاية الستينات ومع مطلع السبعينات، وذلك مع تزايد الاهتمام العالي بالقضايا البيئية، فبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية بستوكهولم عام 1972 عملت بعض البلدان النامية على زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية وذلك من خلال انتقال المسؤولية البيئية من النطاق المحلي إلى النطاق الوطني، فبعد أن كانت الهيئات المحلية هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالبيئة، أصبحت المسؤولية وطنية وبذلك أنشأت المجالس واللجان الوطنية الخاصة بالبيئة وحمايتها والدفاع عنها حتى في بعض البلدان أنشأت وزارة خاصة بالبيئة، وخلال تلك المدة أنشأت منظمات إقليمية اقتصادية واجتماعية تهتم بالقضايا البيئية، ففي المنطقة العربية مثلاً شهدت إنشاء حوالي 12 مؤسسة ومحل إقليمي معني بالبيئة، وأنشأت الجامعة العربية مثلاً مجلس

¹ حسين علي الفلاح، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص13.

² ابراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الافريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص27.

وزراء العرب المسؤولين عن قضايا البيئة عام 1987 الذي يعد المنتدى السياسي الاول لتناول القضايا البيئية في الوطن العربي¹.

وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات والبرامج البيئية التي اتبعتها بعض الدول النامية لم ترقى بالمستوى المطلوب لمواجهة المشاكل البيئية المعقدة والمتداخلة التي يعانيها العالم النامي²، والتي تمثلت في التصحر في الصحاري والثلوث ومشاكله على الأوساط الثلاث وكذلك الاجهاض البيئي وغيرها، بل على العكس فقد ساهمت هذه السياسات المتبعة في تفاقم المشاكل البيئية في هذه الدول، ويعد التصحر من أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم ككل وبالأخص العالم النامي، فمثلا في العالم العربي وحده تشير الدراسات إلى أن الكثير من الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحّر من الأراضي الزراعية وصل حوالي 357.000 كم²؛ أي حوالي 18% من المساحة الكلية أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر، الذي من أهم أسبابه هو تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى منشآت ومباني، مع فقدان مساحات كبيرة من الغابات التي يتم إزالتها لغرض تحويلها لأراضي زراعية، وبذلك انخفض نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية بصورة كبيرة³، ومن الكوارث البيئية التي حدثت في الدول النامية كذلك هي العمليات التجفيفية للمسطحات المائية والأهوار والتي تعتبر مساحات مائية تساعد على الحفاظ على التوازن البيئي من ثروة زراعية وحيوانية وسمكية ومثل ذلك المسطحات التي قامت الحكومة العراقية بتجفيفها وبالتالي هجرة النسل الحيواني وكذلك قطع سبل العيش لسكان الأهوار وهجرتهم ومن الكوارث أيضا السكنات على حساب الأراضي الزراعية ما أصبح يمثل الخطر الكبير على هذه الأراضي وبالتالي استهداف الأمن الغذائي للشعوب النامية، وكذلك من المشاكل

¹ Escwa, Governance for sustainable Développement in the Arabe Région, New York, 2003, p13.

² بطرس بطرس غالي، خطط السلام والتنمية والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2003، ص74.

³ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة

الاولى، الجزائر، 2008، ص211.

البيئية أيضا ما ولدته التقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والصناعة واستخدام المبيدات الكيميائية، ما أدى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث المائي والهوائي والبيئي ككل¹.

وكما سبق الذكر ظاهرة النمو السكاني التي أصبحت تشكل ضغوطا كبيرة على البيئة وذلك من خلال التسارع نحو توفير المسكن والغذاء والخدمات والحاجات الأساسية الأخرى، حيث أنها زادت من الضغط على البيئة هذا إذا اعتبرنا أن الموارد البيئية تمتاز بمحدوديتها فعلى هذا الأساس فقد ظهرت مشكلة الاجهاد البيئي للموارد الطبيعية.

كما تعاني دول العالم الثالث من مشاكل بيئية جما تتعلق بمشكلة المياه وقلة مصادرها وتدهورها وجفافها خاصة الدول الواقعة في الصحاري وجنوب الصحراء والمناطق الجافة، وهذا بدوره كان له انعكاسات سلبية على واقع التنمية البشرية والمستدامة في هذه الدول تتمثل بأكبر درجة من الخطورة في قلة الاستهلاك البشري لها².

وكخلاصة لما تقدم يمكن القول أن عددا من البلدان النامية استطاعت أن تحقق بعض البرامج التنموية، وذلك على مستويات مختلفة منها الصحية والتعليمية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لكن لم تستطع معظم الدول النامية من تحقيق التنمية البشرية والمستدامة المنشودة، وذلك يعود إلى جملة من الأسباب منها غياب الديمقراطية الحقيقية وبناء المؤسسات وعدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية والتبعية المفرطة للخارج، الأمر الذي أدى إلى أن أغلب السياسات التنموية تفرض من الأعلى، ومن دون الرجوع إلى المواطنين في هذه الدول ومعرفة حاجاته وتطلعاته ورغباته، وكذلك ارتباط أغلب السياسات التنموية بإرادة الدول المتقدمة من جانب آخر.

¹ عبد الحكيم محمود، البيئة والتلوث، الموقع الإلكتروني، www.beea.net تاريخ المعاينة، 27 ديسمبر 2015.

² عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ص 219.

وهذا ما يعني أن معظم إن لم نقل جل الدول النامية تعثرت في تحقيق التنمية البشرية المستدامة المنشودة على الرغم من الانجازات المحققة من قبل بعض الدول، هذا بصفة عامة ما أدى إلى استمرار معاناة شعوب العالم الثالث وعدم القدرة على تحقيق حتى حاجاتهم الأساسية في أغلب الأحيان.

المحور الثاني : إنعكاسات العولمة على الواقع البيئي في الدول النامية

لقد قادت العولمة إلى ظهور جملة من المشكلات البيئية فضلا عن تكريس مشكلات أخرى واتخاذها أبعادا جديدة باتت تنتمي على المستوى العالمي، ويمكن تقسيم مشكلات البيئة إلى نوعين، أولهما يتأتى نتيجة لبطئ التنمية وانتشار الفقر والتخلف الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد واستنزافها بطريقة غير مستدامة تقود إلى تدهور البيئة وتدهور إنتاجية الأرض والإنسان معا، إضافة إلى زيادة معدلات النمو السكاني باطراد مما يجعل معدلات تراكم التلوث بمختلف أنواعه أكبر مما تستطيع البيئة أي لا يستطيع المحيط الحيوي للأرض من امتصاصه بطريقة تلقائية، أما النوع الثاني فيأتي نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع والمرتبط بالتطور التقني والعلمي المؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وبالتالي إلى تزايد الإنتاج، كما إنها أدت إلى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية وبالتالي زيادة تلوث البيئة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن نمط الإنتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية يعد احد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة، إذ أن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية، يصل استهلاكها من الطاقة الحرارية إلى 34 بالمائة، من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة، كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جدا من عبئ التلوث العالمي حيث أطلقت ما يقارب 40 بالمائة من الانبعاث

¹ حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 2014، 26،

العالمية لأكسيد الكبريت و 45 بالمائة من أكسيد النتروجين وهي مصادر رئيسية لتهاطل الأحماض السامة، وتسببت في 38 بالمائة من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي والاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات، رغم أن عدد سكانها لا يمثل سوى 20 بالمائة من سكان العالم¹.

وتتعرض البلدان النامية ومنها دولنا العربية إلى تدهور في نوعية عناصرها، وهذا التدهور ناجم عن التلوث بأشكاله المختلفة، وتمتاز هذه البلدان بشكل عام بخصائص مقاربة من الظروف المناخية، ومحدودية الموارد الطبيعية والتوازن الهش في الأنظمة البيئية، وتتمثل أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية باستمرار ونقشي ظاهرة التصحر المتمثلة بتحول الأراضي المنتجة إلى أراضي قاحلة، وذلك بفعل الرعي الغير منظم والقطع العشوائي للأشجار من أجل استخدامها كوقود أو للبناء، مع ارتفاع درجة ملوحة التربة وتلوث مياه الري والتوسع العمراني العشوائي كذلك، كما تتسم المناطق المحيطة بالصحراء بتوازن بيئي هش مما يساعد على حركة الكثبان الرملية واتساع الصحراء عند حدوث أي خلل لهذا التوازن، وللتصحر آثار بيئية واقتصادية واجتماعية كثيرة تتمثل في تدهور الحياة النباتية والحيوانية وفي تدهور التربة والمراعي، وتقلص مساحة الأراضي الزراعية ونقص في الثروة المائية وتدهور نوعيتها، وكذلك تدهور الأرض وضعف قدرتها على الإنتاج الزراعي مما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي الذي يعد مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية البشرية المستدامة، ويتسبب التصحر أيضاً بخسائر كبيرة في التنوع البيولوجي، ومن أمثلة ذلك ما

¹ عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، 2016، www.alger-ecologie.net، تاريخ الاطلاع 25 اوت 2016.

قادت إليه عملية تجفيف الأهوار في بعض البلدان من إفريقيا الوسطى والعراق إلى تراجع مشهود في عدد الجاموس الذي يعيش في الأهوار وكذلك تراجع كميات الأسماك¹.

كما يتسبب التصحر في الهجرة من الأرياف إلى المدن وذلك لأن أغلب سكان الأرياف يعتمدون على الزراعة والصيد، لذا فقد قاد التصحر وفقدان الأراضي الزراعية، إلى فقدان سكان الأرياف إلى سبل العيش مما يدفعهم إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل.

ومن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية أيضاً هي شح وقلة المياه العذبة، وذلك لوقوع معظمها ضمن المناطق الجافة وشديدة الجفاف التي تتميز بتطرف عناصر مناخها مثل ارتفاع كل من معدلات درجات الحرارة والتبخر ومؤشرات فقدان النبات للمياه وتدنّي وتذبذب هطول الأمطار ومحدودية المياه السطحية، فنتيجة للطلب المتزايد على المياه فقد انخفضت حصة الفرد من المياه العذبة في الدول النامية بنسب مشهودة ومن المتوقع ان يتضاعف انخفاضها بمعدل النصف مع حلول عام 2050².

ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تفاقم مشكلة المياه في معظم الدول النامية ومنها دولنا العربية، هو النمو السكاني الحاد وما ينتج عنه من طلب متزايد على المياه في مختلف القطاعات الحضرية والصناعية وكذا الزراعية، وإن السياسات الغير مستدامة للموارد المائية قد أوجدت بعداً آخر لتفاقم المشكلة، وكذلك أدى الطلب المتزايد على المياه من السكان وحتى الدول الواقعة في أعالي الأنهار من الدول النامية، إلى حدوث نقص حاد في حصة السكان والدول الواقعة على أحواض هذه الأنهار أو مصباتها مثل دولة سوريا والعراق³.

¹ هاشم نعمة، ظاهرة التصحر وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العالم

الثالث، www.sotalirag.co، تاريخ الاطلاع 26 أوت 2016.

² الأسكوا، القمة العالمية للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

³ الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 09.

كما تجدر الإشارة إلى إن المشاكل العالمية التي تعانيها البيئة من تلوث الهواء الناتج عن انبعاث الغازات التي يولدها النشاط الصناعي من خلال حرق الوقود إلى جانب الأنشطة التي يقوم بها الإنسان ضد الطبيعة والبيئة كقطع الأشجار وإتلاف النباتات التي تعد كائنات حيوية وذات أهمية في امتصاص وتنقية هذه الغازات المنبعثة في الجو، ويتوقع العلماء إن استمرار هذا الحال سيؤدي حتما إلى تضاعف كميات ثاني أوكسيد الكربون وذلك بثلاث أضعاف ما هو عليه الحال في عام 2021، والنتيجة المتوقعة لذلك هي ارتفاع درجة حرارة الأرض وارتفاع نسبة التبخر وتغير نظام الأمطار والرياح كذلك، مما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي لبعض البلدان النامية أو معظمها كونها ذات اعتماد مطلق على الأمطار في الزراعة والتي لا تمتلك توفير البدائل وتطوير أساليب الزراعة فيها¹.

وقد تضافرت الجهود الدولية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992، وبعد ذلك المؤتمر العالمي في مدينة كيوتو عام 1997، الذي صدر عنه بروتوكول كيوتو الذي يقضي بأن تعمل الدول المشاركة وخاصة الصناعية منها على تخفيض كمية انبعاث الغازات الدفيئة في المدة 2008-2012 بنسبة 05 بالمائة عن مستواه في العام 1990، وبالرغم من أن الدول النامية غير معنية بالخفض بذلك الوقت، إلا أنه يتوجب عليها الاستعداد له حاليا ومستقبلا وخاصة الدول التي تعرف تطور ملحوظ في الصناعات الثقيلة والكيمياوية في آسيا مثلا كوريا واليابان والصين ...

وعلى هذا الأساس سنت العديد من الدول النامية ومنها العربية قوانين وتشريعات لحماية البيئة بما فيها معايير وإرشادات تحدد نسب الانبعاث المقبولة في الهواء للنشاطات الصناعية، فمثلا نجد أن نسبة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون تتناقص والرصاص والكبريت تتناقص في الدول العربية، وذلك بسبب استخدام الوقود الخالي من الرصاص وتحسين نوعية الديزل واستعمال محولات تساعد على رفع كفاءة الاحتراق في وسائل النقل المختلفة، وقد تم

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 214 .

تطوير وتطبيق العديد من البرامج المتعلقة بترشيد استخدام الوقود بالأخص في قطاعي الصناعة والطاقة والنقل¹.

ومن خلال ما تقدم وعلى الرغم من المشاكل البيئية التي تعاني منها معظم الدول النامية، فإن هناك العديد من الدول تسير في اتجاه الحفاظ على البيئة وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها، وإن واقع الحال يتطلب منها السير قدما وبخطى أسرع في هذا المجال.

الخاتمة:

لقد أدت العولمة إلى سوء استخدام الموارد واستنزاف البيئة وزيادة انبعاث الغازات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى شح بعض الموارد الطبيعية في البلدان النامية، مع ارتفاع نسب التلوث بمختلف صوره، بما يفرض تحديا على التنمية البشرية المستدامة في هذه النامية والعربية منها وهذا من السلبيات التي أثرت على الواقع البيئي .

و إن الأثر الإيجابي للعولمة على الواقع البيئي يتمثل في الحث على الاستخدام العقلاني والأمنل للموارد الطبيعية، وخاصة منها الغير متجددة مع ضمان حق الأجيال منها وذلك لتحقيق تنمية بيئية مستدامة، مع ضرورة التصدي لظاهرة التلوث البيئي عن طريق التوعية والتحسيس ونشر الثقافة البيئية بين كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال ، مع توقيع الجزاءات على المخالفين وفرض الضرائب البيئية على الإنتاج والصناعات التي تمس البيئة والجبر على إصلاحها في حالات الضرر القابل للإصلاح.

¹ الاسكوا، القمة العالمية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص17.